عبيد محل فريح *: شفافية إدارة المال العام مدخل للحكم الرشيد

من الأخطاء المفاهيمية التي يقع فيها الكثير هو النظر الى الموازنة باعتبارها مبالغ للإيرادات والنفقات ويتم النقاش والخلاف والجدل على هذا الأساس وتعطى هنا وتحجب هناك نزيد لهذا ونبخل على ذاك وكل هذا يجري باعتباره تعامل مع مبالغ نقديه, في حين ان واقع الموازنة ليست كذلك وان تلك الأرقام ماهي الا نتائج لشيء مهم وهو ما تحتويه الموازنة من اهداف وبرامج وانشطة يترتب على الحكومة القيام بها خلال السنة القادمة والتي وردت في برنامجها الحكومي وشكلت على أساسه واكتسبت الثقة بموجبه ومن هنا يجب ان تعد الموازنة ابتداء على هذا الأساس وان تناقش وفي كل مراحل النقاش على هذا الأساس وان تقر من مجلس الوزراء ومن مجلس النواب على هذا الأساس وان يكون التعامل والجدل والنقاش على ما خصصت له تلك المبالغ وليس على المبالغ لأنها كما اسلفنا ماهي الا نتيجة , ترى هل تم النظر الى موازنتنا على هذا الأساس؟ وهل لدينا تلك الثقافة وهذا المفهوم للموازنة؟

هل تم التقيد بأحكام قانون الإدارة المالية الذي هو يشكل الاطار العام للنشاط المالي والمحاسبي , هل تمت مراعاة الحد المقرر لنسبة العجز الذي ورد في قانون الإدارة المالية ام تم اللجوء الى حيلة بل بدعة ينص عليها في قانون الموازنة وهي انه حينما يراد التجاوز يورد نص في قانون الإدارة المالية يقول استثناء من احكام قانون الإدارة المالية يكون العجز كذا ويتم التجاوز على مواد أخرى بنفس الطريقة وكانه قانون الإدارة المالية اعد لكي يتم التجاوز عليه وبهذه السهولة.

ان الذي يحصل سنويا وفي كل مراحل الموازنة من الاعداد مرورا بالمناقشة والاقرار والاصدار هو التركيز على الموازنة كأرقام لأنه ليس هناك شفافية تكفي لبيان الأغراض

التي خصصت لها المبالغ لذلك نعطي بسخاء وهنا وبشحة هناك وفقا لقناعات وتأثيرات كثيرة نعطي بكرم وقت الرخاء وبشحة وقت الضيق حتى أصبحت الصفة الملازمة للموازنة سنويا هي العجز الكبير والذي يتجاوز الحدود المسموح بها كثيرا. يرافق ذلك غياب المحاسبة عن عدم التنفيذ وعدم تحقيق ما يجب ان يتحقق بتلك المبالغ التي ترصد ولأنه حتى في حالة تحديد اهداف من قبل البعض فأنها تفتقد للتوقيت الزمني وتفتقد للتكميم مما يصعب قياس الأثر وتقييم الأداء والتحاسب .

وهو ذات الحال بالنسبة للإيرادات حيث لازال التركيز على التحصيل لسد النفقات ومن هنا نرضى باي مبلغ يوضع في الموازنة ومن كل مصدر طالما ان الموارد النفطية مرتفعة وكبيرة حتى ان البعض يقول لماذا الضرائب والرسوم طالما لدينا موارد النفط عالية وهذا أساسه عدم فهم دور السياسة المالية وتأثيرها في النواحي الاجتماعية والصحية والاقتصادية والمالية وكون الضرائب أداة لتوزيع الدخل وتحمل المسؤولية المجتمعية ثم ان الضرائب والرسوم هي احدى الأدوات بيد المواطن لمراقبة عمل الحكومة من خلال مسائلتها عن كيفية التصرف بموال ضرائب المواطنين وهل قدمت الخدمة بالمستوى الذي يتناسب وجباية تلك الأموال

الجانب الاخر والمهم في الموازنة اعدادا ومناقشة واقرارا وتنفيذا هو معيار الشفافية هذا المعيار الذي تم التأكيد عليه في قانون الإدارة المالية الحالي بل وأصبحت هناك منظمات دوليه تعنى به وتقيم الندوات والمؤتمرات والبحوث والدراسات بل ويتم تقييم الدول على هذا الأساس واعتبار الشفافية ركن أساس من اركان الحكم الرشيد وتصدر سنويا كشوفات تقييم للدول استنادا لدرجة الشفافية المالية وللأسف في الغالب يكون العراق في مواقع متأخرة كثيرا وهذا يترك انطباعات سلبيه لدى المستثمرين والمؤسسات المالية والنقدية والاقتصادية والشركات والمصارف.

الركن الاخر المهم فيما يخص إدارة المال العام وبعد مرحلة التخطيط المالي متمثلا بالموازنة هو الحسابات الختامية (البيانات المالية) لأنها هي المترجم الحقيقي والاساسي والصادق لتنفيذ الموازنة وبيان اين ذهبت الأموال التي خصصت وكيف تم انفاقها وماذا حققت فعليا وقانون الإدارة المالية كان واضحا في تحديد المواعيد لتقديم البيانات الشهرية

والفصلية والسنوية التي توضح كم انفق وكم تحقق من الأهداف ومستوى الأداء ومدى تناسبه مع المبالغ التي انفقت والبيانات المالية توضح حقوق والتزامات الدولة سواء بين التشكيلات الحكومية او مع الأشخاص والشركات والجهات المتعددة داخل وخارج البلد وان أي تأخير في تقديم البيانات سوف يفقدها أهميتها كوسيلة للرقابة والمتابعة وضياع فرصة التقييم بل وضياع الحقوق , للأسف ومنذ 2004 ولحد الان والسمة الغالبة في نظامنا المالي الحكومي هي تأخر اصدار الموازنة مع عدم إصدارها أصلا لثلاث سنوات وتأخر كبير في اعداد البيانات المالية ولمدد غير مقبولة بكل المقاييس والدليل لح الان اخر حسابات صادرة هي لسنة 2016 وعلينا ان نتصور مدى الفائدة التي يمكن ان تتحقق من صدورها بعد هذه المدة الطويلة, ناهيك عن عدم الاهتمام بها من قبل الوزارات والدوائر لقدمها ولتغير الكثير من المسؤولين الذين تخص فترة وجودهم اضف الى ذلك غياب المحاسبة والمسائلة عما ورد في تلك الحسابات سواء من الحكومة او مجلس النواب ولأسباب عديدة.

(*) باحث في الشأن المالي والمحاسبي الحكومي. موظف كبير سابق في وزارة المالية العراقية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 30 أيلول 2023

Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين